

عسكرة العولمة ومخاطر التنافس الدولي في السودان

د. حمدي عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية ونائب رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية

ملخص البحث

أعطى موقع السودان مساحة ذاتية متفردة لهذا البلد، وذلك بسبب ما يحويه من موارد طبيعية وبشرية فهو مترامي الأطراف ، ويضم عدة أقاليم مناخية، وبالرغم من ذلك كله فإنه يعاني من أزمة اقتصادية حادة تصل إلى حد الانهيار، وساعد على هذا الانهيار معاناته من ويلات الحرب الطويلة في الجنوب ، والسودان يمتلك من الموارد المعدنية ما يكفيه للفت الأنظار العالمية إليه .

وعلى ما يبدو أن الغرب قد تنبه فجأة إلى ما يحدث في السودان فأصبح في موقع الصدارة في أجندة السياسة العالمية، ومن المعروف أن الموارد المعدنية الإفريقية ساهمت كثيراً في نهضة الغرب التكنولوجية .

وكان السودان في طليعة الدول التي احتلت مكانة محورية في التحليل الاستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فعملت أمريكا على عولمة وأمركة السودان .

وفي عالم التكنولوجيا تصبغ الثروة المعدنية الهائلة التي يتربع عليها غرب السودان (إقليم دارفور الملتهب) والغرب الإفريقي عموماً مطمئناً لأي إدارة أمريكية مهما كانت توجهاتها السياسية .

وكان من أهم ملامح تدخل أمريكا والدول الأوروبية في تلك المنطقة عودة منطق التكالب الاستعماري من جديد إلى المنطقة فجميع الدول الأوروبية ترمي إلى تحقيق المصالح والأهداف الاستراتيجية الخاصة بها كفتح الأسواق الإفريقية أمام المنتجات الأوروبية واستغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة الإفريقية، ولذا تسعى كل دولة إلى بسط نفوذها أو حماية مصالحها هناك .

والعالم الإسلامي يواجه تفرد قوة عالمية غربية هي الولايات المتحدة بحيث أصبح النظام العالمي المسيطر هو نظام القطب الأوحده ، والأمة الإسلامية لديها من الإمكانيات والقدرات ما يجعلها تواجه «تغول» العولمة الأمريكية ، والمطلوب هو تحرك إيجابي من الأمة الإسلامية ورفض كل محاولات الهيمنة التي تعيد إلى الأذهان مرة أخرى منطق التنافس الاستعماري الصريح .

أفكار ومقتطفات

- * السودان بلد مترامي الأطراف تجاوره تسع دول ويطل على البحر الأحمر بساحل يتجاوز ثلاثمائة كيلومتر.
- * إن خيرات السودان الطبيعية لم تستغل بعد. فهو يضم بين جنباته نحو (١٢٠) مليون فدان صالحة للزراعة والرعي، ولم تستغل منها سوى (١٦) مليون فدان فقط. ورغم اكتشاف الذهب والبتروول فإن هناك معادن وثروات أخرى كالغاز الطبيعي والنحاس لو أحسن استغلالها وتوافرت معها مقومات الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي لأضحى السودان قوة إقليمية يحسب لها حساب في ميزان القوى الإقليمية والعالمية على السواء.
- * اهتمام معظم الحكومات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بالمزاعم الخاصة بما تقوم به ميليشيات الجنجويد من مجازر ضد القبائل الإفريقية.
- * أبرز ملامح التدخل الدولي الراهن في السودان هي عودة منطق التكالب الاستعماري من جديد إلى المنطقة .
- * الإدارة الأمريكية تفضل التعامل مع أنظمة حكم إفريقية تعتمد على قاعدة إثنية ضيقة، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني الذي ينتمي إلى جماعة ذات أصول توتسية. كما أن كلا من زناوي وأفورقي ينتميان إلى أقلية عرقية في كل من إثيوبيا وإريتريا على الترتيب.
- * ركزت الولايات المتحدة على منطقة القرن الإفريقي حيث توجد أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي.
- * تأثر الإقليم الدارفوري بالثقافة الإسلامية منذ زمن بعيد حيث أقيمت المدارس وتم إرسال الوفود الدراسية للتعلم في الأزهر الشريف .
- * تسعى الحكومة الفرنسية جاهدة إلى تأمين التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة السودانية بما يسمح لها من استغلال حصتها في الثروة النفطية السودانية.
- * ارتباط السياسة الفرنسية تجاه قضية دارفور بمجمل أهداف السياسة الإفريقية لفرنسا يتضح من تصريح وزيرة الدفاع الفرنسية ميشيل ماري التي رأت أن التعامل الفرنسي مع أزمة دارفور يتسق تماماً مع الدور الفرنسي في إفريقيا والتزامها بمساعدة شركائها.
- * يلعب النفط دوراً مهماً في صياغة أهداف السياسة الخارجية الصينية؛ نظراً لأهميته في دعم نهضة الصين الاقتصادية.

القضايا السياسية

* الاهتمام الدولي بقضية دارفور إنما يستهدف في حقيقته دولة الإسلام وتقويض النفوذ العربي والإسلامي.

* المسلمون بمقدورهم تقديم «عولمة مضادة» حيث إن الإسلام رسالة عالمية وتبليغها واجب يقوم على أساس الاختيار؛ وليس الإكراه على التأقلم والتقوُّب كما تفعل العولمة الأمريكية. «عماد الدين خليل».

عسكرة العولمة

ومخاطر التنافس الدولي في السودان

مقدمة:

تطورها المختلفة منذ عام ١٩٥٥ أن أيًا من الطرفين لن يستطيع أن يُخضع الآخر بقوة السلاح. فالشمال لن يستطيع أن يحكم الجنوب بالقوة كما أن الجنوب لن يتخلى عن رغبته الحقيقية في الحكم الذاتي أو الاستقلال.^(١)

والسؤال المطروح في هذه الدراسة يرتبط بالمسئولية عن أزمة السودان التاريخية. أهي مسئولية أهله وقاطنيه؟ أم مسئولية القوى الخارجية الساعية لسيطرة السيطرة والنفوذ؟ وربما يكون من الصواب الأخذ بكلا الأمرين معًا، أي المسئولية الذاتية والخارجية عن الأزمة السودانية. وعليه سوف نحاول بلورة النقاش في ثلاثة محاور أساسية، يسعى أولها إلى تقديم رؤية واضحة حول تطور عمليات العولمة وصياغة نظام دولي جديد تهيمن عليه الرؤى الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر. أما المحور الثاني فإنه يقدم تحليلاً لسياسات التنافس الدولي في السودان باعتبارها نموذجاً لعالم ما بعد ١١ سبتمبر. ويستشرف المحور الثالث مستقبل الدولة السودانية.

أولاً: العولمة ومخاطر الهيمنة والتهميش:

يذكر المفكر المسلم الكيني المولد علي مزروعي أن كل مساهمة إفريقية في تنمية الغرب تشكل بحد ذاتها مرحلة في تطور العولمة، فقد تم نقل ملايين الأفارقة إلى العالم الجديد للمساهمة في إنجاح المشروع الرأسمالي الغربي، والذي مثل بدوره

إن الناظر المتأمل في موقع السودان وما يحويه من موارد طبيعية وبشرية يدرك دونما عناء أثر عبقرية المكان والسكان. فالسودان بلد مترامي الأطراف تجاوره تسع دول ويطل على البحر الأحمر بساحل يتجاوز ثلاثمائة كيلومتر، وهو فوق هذا يضم عدة أقاليم مناخية متميزة. ولاشك أن هذه الجغرافيا الطبيعية قد ألفت بتمايزها على طبيعة السكان فجعلت من السودان بوتقة صهر ونموذج لكافة العناصر الإثنية القاطنة فيه. الأمر الذي أعطى السودان مسحة ذاتية متفردة.

ولعل ما يلفت الانتباه أن خيرات السودان الطبيعية لم تستغل بعد؛ فهو يضم بين جنباته نحو (١٢٠) مليون فدان صالحة للزراعة والرعي، ولم تستغل منها سوى (١٦) مليون فدان فقط. ورغم اكتشاف الذهب والبتروول فإن هناك معادن وثروات أخرى كالغاز الطبيعي والنحاس لو أحسن استغلالها وتوافرت معها مقومات الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي لأضحى السودان قوة إقليمية يحسب لها حساب في ميزان القوى الإقليمية والعالمية على السواء.

ومن العجب أن السودان -ورغم هذه الثروات البشرية والطبيعية الهائلة- يعاني من أزمة اقتصادية حادة تصل إلى حد الانهيار كما أنه يمتلك نظام اتصال بري وجوي يعد من أسوأ النماذج الموجودة في العالم. وفوق ذلك كله فقد عانى من ويلات الحرب الطويلة في الجنوب والتي أثبتت عبر مراحل

القضايا السياسية

الباردة- تنطوي على مجموعة من المفاهيم والقضايا الأساسية التي تحكم العلاقات والتفاعلات العالمية، ولعل من أبرزها:

١- قضايا التجانس والهيمنة في النظام الدولي^(١):

لعل من أبرز المفاهيم المصاحبة للعولمة في عصر ثورة الاتصالات والمعلومات هو انتفاء تأثير الحدود المكانية بغض النظر عن التباعد المادي والجغرافي، وهو ما أطلق عليه اصطلاحاً «نهاية الجغرافيا». فثمة توجه عالمي لخلق أنماط ثقافية وحياتية واحدة لم تكن موجودة من قبل، وهو ما يحلو للبعض بتسميته بالقرية العالمية الجديدة. وعليه فإن قيم التماثل والتجانس التي دفعت بها تيارات العولمة الجديدة منذ العقد الأخير من القرن العشرين قد اتخذت تعبيرات فكرية معينة مثل القول بكل النظريات: نهاية التاريخ ونهاية الأيديولوجيا ونهاية الدولة الأم وهلم جرا. ويبدو أنه لم يعد هناك سوى طريقة تفكير واحدة يتم الترويج لها تتفق مع ما يسمى «الثقافة الكونية» أو «عولمة الثقافة». إن ذلك يعني فقدان كل المرجعيات التقليدية ونقاط الاستدلال.

أما الهيمنة فإنها تعني تركُّز القوة ومصادرها في أيدي الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أضحت مراكز الأعصاب التي تتحكم في التكنولوجيا والاقتصاد، وحتى الأيديولوجيا السياسية موجودة في الدول الغربية على أن مفهوم الهيمنة بهذا المعنى يتناقض تماماً مع مفهوم التماثل. فالغرب بعد سقوط الاتحاد السوفيتي كان بحاجة ماسة إلى عدو جديد يوحد دوله وشعوبه.

وعليه فإنه طبقاً لنظرية صموئيل هنتنجتون عن «صراع الحضارات» سوف تشب حربٌ حضارية لا

البداية الحقيقية للعولمة باعتبارها عملية تاريخية ممتدة. وبعد إلغاء تجارة الرقيق توجه الغرب إلى استعمار إفريقيا ذاتها حيث أضحت الإمبريالية واستغلال ثروات الآخرين تمثل الوجه القبيح للعولمة بمفهومها الغربي. وعليه فقد وضع مزروعي عنواناً معداً عن تاريخ علاقة الغرب بإفريقيا «من سفينة العبيد إلى سفينة الفضاء: إفريقيا بين التهميش والعولمة». يعني ذلك أن الموارد المعدنية الإفريقية لم تسهم فقط في النهضة الاقتصادية الغربية ولكن أيضاً في نهضة الغرب التكنولوجية.^(٢)

وعلى أي الأحوال فإن العولمة بحسبانها عملية تاريخية مستمرة تنطوي في حقيقتها على «تهميش» دول الجنوب، ومن بينها الدول العربية والإسلامية وذلك لأمرين متلازمين: أولهما: أن الشعوب العربية وشعوب الجنوب قاطبة وجدت نفسها في موقع هامشي وتمارس عليها آليات الهيمنة الجديدة. أما الأمر الثاني فيتمثل في عدم جدية مؤسسات النظام العالمي الجديد في تسوية مشكلات دول الجنوب الملحة؛ إذ إن منطق الهيمنة يقوم على وجود تناقض بين عالمين: العالم المتقدم الذي تسوده قيم التعاون والرفاه، والعالم المتخلف الذي تمزقه الصراعات ويعاني مرارة الفاقة والحرمان.

وطبقاً لكلوفيس مقصود فإن «النظام العالمي الجديد تم تحديده وتعزيزه بالأساس من قبل الجزء الغربي من المعمورة، أما الجزء الجنوبي منها والذي

لم تصبح مطالبه وطموحاته وحقوقه بعد جزءاً من مدخلات النظام العالمي الجديد فقد بدأ يشعر وكأن المعمورة تعني الشمال وحسب، كما أن الجنوب الذي يمثل غالبية بني البشر بدأ يشعر كذلك بالحرمان والاستغلال من قبل الآخرين».^(٣)

ويمكن القول بشكل عام: إن العولمة بصورتها الراهنة - ولاسيما في مرحلة ما بعد الحرب

العولمة بحسبانها عملية تاريخية مستمرة تنطوي في حقيقتها على «تهميش» دول الجنوب ومن بينها الدول العربية والإسلامية.

الشرق الأوسط الكبير الذي يضم إلى جانب الدول العربية، إسرائيل وتركيا وإيران وباكستان وأفغانستان. يعني ذلك أن الولايات المتحدة تسعى إلى تفتيت وتجزأة نظم إقليمية متجانسة لغويًا وثقافيًا وحضاريًا مثل الوطن العربي؛ وذلك بحجة الاندماج والتكامل في إطار النظام العالمي الجديد.

٣- عسكرة العولمة بعد أحداث ١١ سبتمبر:

لعل من أبرز نتائج أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هو توجيه الأنظار الأمريكية على العالم العربي أكثر من أي وقت مضى، فقد تركزت توجهات وسياسات الإدارة الأمريكية على المنطقة بشكل غير مسبوق. وسرعان ما أدانت إدارة الرئيس جورج بوش الابن العرب وحمّلتهم مسؤولية الهجمات الإرهابية على كل من واشنطن ونيويورك. وقد تبنت الإدارة الأمريكية استراتيجية وقائية جديدة لحماية الولايات المتحدة من أي هجمات إرهابية محتملة. وبمقتضى هذه الاستراتيجية يتم إطلاق يد العسكرية الأمريكية للقيام بضربات استباقية ضد أي هدف قد يُشكل تهديدًا محتملاً لأمن الولايات المتحدة.^(٦)

أدانت إدارة الرئيس جورج بوش الابن العرب وحمّلتهم مسؤولية الهجمات الإرهابية على كل من واشنطن ونيويورك

وقد استطاع التيار اليميني المحافظ -الذي تمثله إدارة بوش- إثارة الرعب في العالم من جراء ما سُمّي بعولمة الخوف من الإرهاب. وسعى هذا التيار المحافظ إلى تغيير أنظمة الحكم غير الديمقراطية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تمثل بنية خصبة - من وجهة نظرهم - لظهور وتنامي الحركات الأصولية الإسلامية. وعليه فقد لجأت إدارة بوش

محاولة بين المعسكر الغربي الذي تتزعمه الولايات المتحدة وطرف آخر قد يكون العالم الإسلامي أو العالم الصيني، وإن كانت أحداث ١١ سبتمبر قد جعلت العدو الإسلامي هو الأكثر خطراً على العالم الغربي.

٢- الدور المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية (أمركة العولمة):

من الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد برزت كقوة عظمى في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحاولت جاهدة إشاعة مفهوم السلام الأمريكي Pax Americana. ويرى كثير من الدارسين أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد القوة الأكثر تأثيراً في التفاعلات والعلاقات الدولية التي تنطوي عليه عمليات العولمة الراهنة، وذلك من خلال استخدامها آليات التكنولوجيا والاقتصاد والنفوذ السياسي، حتى إن البعض يساوي بين العولمة والأمركة. وعلى الصعيد العربي برز الدور المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الإقليمي العربي من خلال أربعة مؤشرات أساسية هي^(٥):

- (أ) تعزيز وضع العراق ومكانته في النظام الإقليمي العربي منذ فترة ما بعد حرب الخليج الثانية وحتى غزوه عسكرياً والإطاحة بنظام صدام حسين.
- (ب) أنها تمثل القوة المحورية في أي محاولة لتسوية الصراع العربي الصهيوني.
- (ج) الانفراد بترتيب منظومة أمنية خاصة بدول الخليج العربية ذات الثروة النفطية.
- (د) التأثير في باقي الدول العربية الفقيرة من خلال سياسات المنح والمنع.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية في العالم من خلال عمليات إعادة الفك والتركيب في الأوضاع الجيوستراتيجية القائمة. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو التبشير بنظام

القضايا السياسية

المخابرات المركزية الأمريكية بالإضافة إلى منح القوات الأمريكية تسهيلات عسكرية لمراقبة الوضع في منطقة شرق إفريقيا المضطربة.

ثانياً: التنافس الدولي في السودان: إشكاليات التدويل ومخاطر التقسيم:

يبدو أن الغرب تنبه فجأة إلى حقيقة ما يحدث في إقليم دارفور حتى أصبحت المسألة «الدارفور» تتبوأ موقع الصدارة في أجندة السياسة العالمية. ظهر ذلك بجلاء في اهتمام المنظمة الدولية من خلال مجلس الأمن وأمينها العام السيد كوفي عنان؛ ومتابعتها ما يحدث في

الإقليم وهل يرقى إلى حد التطهير العرقي أم لا. أضف إلى ذلك اهتمام معظم الحكومات الغربية -وعلى رأسها الولايات المتحدة- بالمزاعم الخاصة بما

تقوم به ميليشيات الجنجويد من مجازر ضد القبائل الإفريقية.

ولعل المتابع للمسألة السودانية يتساءل عن أسباب هذه الحملة الأمريكية والأوروبية تجاه أزمة دارفور؟ وما المنطق الذي يفسر توقيت هذه الحملة؟ وقد وصل البعض إلى حد رسم سيناريوهات للمستقبل تقوم على تكرار المشهدين الأفغاني والعراقي على الأراضي السودانية. وهو ما يعني ببساطة أن تكون السودان هي المحطة التالية بعد العراق في مشروع الهيمنة الأمريكي الجديد على عالم ما بعد ١١ سبتمبر.

على أن أبرز ملامح التدخل الدولي الراهن في السودان هي عودة منطق التكالب الاستعماري من جديد إلى المنطقة، وهو ما سوف تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء عليه من خلال تحليل بعض نماذج سياسات القوى الكبرى الفاعلة في السودان على النحو التالي:

إلى انتهاج سياسات تدخلية انفرادية ولم تلق بالاً للقانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة.^(٧)

ولتنفيذ استراتيجية إعلان الحرب على الإرهاب وتصفية أو ما أسمته الإدارة الأمريكية خطر «الأصولية الإسلامية» تبنت الولايات المتحدة عدداً من السياسات لعل من أبرزها:

(أ) إعلان الحرب على تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن من خلال غزو أفغانستان وإسقاط حكومة طالبان، وذلك بالتعاون مع قوات تحالف المعارضة الأفغانية الشمالية. وبالفعل تمكنت الولايات المتحدة من خلق نظام علماني جديد في كابول.

(ب) غزو العراق عسكرياً والإطاحة بنظام صدام حسين بحجة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل. ولتغطية وتبرير

الاحتلال الأمريكي للعراق ما فتئت الإدارة الأمريكية تزعم أنها تسعى إلى تحرير العراق وإقامة نظام ديمقراطي يكون نموذجاً لدول المنطقة.

(ج) فرض الإصلاح الديمقراطي وتغيير النظم الديكتاتورية في منطقة الشرق الأوسط وهو ما تمثل بجلاء في طرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

ومن الملاحظ أن المشروع الإمبراطوري الجديد في العالم، والذي قَسَمَ الدول إلى محورين: أحدهما «محور الخير» وهو الموالي لأمريكا والمؤيد لحربها ضد الإرهاب، والثاني «محور الشر» وهو المناهض لها ولسياساتها التوسعية الجديدة، قد أدى إلى إثارة هلع كثير من أنظمة الحكم العربية التي هرولت إلى تقديم فروض الولاء والطاعة للإدارة الأمريكية. بدا ذلك جلياً من التعاون الاستخباراتي مع السودان على سبيل المثال؛ والتي عرضت تسليم أسامة بن لادن لإدارة الرئيس كلينتون في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم. وتمثل التعاون الأمني السوداني في إلقاء القبض على المشتبه بهم وتسليمهم لوكالة

أصبحت المسألة «الدارفور» تتبوأ موقع الصدارة في أجندة السياسة العالمية.

١- السياسات الأمريكية تجاه السودان:

كان من الواضح أن بعض الدول الإفريقية احتلت مكانة محورية في التحليل الاستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكان السودان في طليعة تلك الدول، فمند وصول نظام الإنقاذ إلى السلطة عام ١٩٨٩ وتحالفه مع الجبهة القومية الإسلامية بزعامة حسن الترابي، والسودان يمثل دولة عاصية وفقاً للرؤية الأمريكية. وقد عمد الخطاب السياسي الأمريكي على تقديم صورة نمطية عن نظام الإنقاذ في السودان تستند على ثلاثة مزاعم أساسية: (أ) انتهاك حقوق الإنسان حيث تطرح قضايا الرق والإكراه القسري على اعتناق دين معين، أي غياب الحرية الدينية.

(ب) اعتبار السودان دولة راعية للإرهاب؛ بحسبانها توفر مأوى لكثير من الجماعات والمنظمات الإرهابية الدولية.

(ج) حرمان أبناء الجنوب والمناطق المهمشة من حقهم في تقرير المصير.

وانطلاقاً من هذا التوصيف تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة العزل والاحتواء لمواجهة هذا العصيان السوداني. والاحتواء كمبدأ يعود إلى تقاليد الحرب الباردة؛ حيث إنه كان يهدف إلى محاصرة المد الشيوعي، بيد أنه أسقط بعد ذلك على الدول الإقليمية التي تهدد المصالح الأمريكية حيث يسعى إلى عزل الدولة المستهدفة باستخدام النفوذ السياسي والاقتصادي لمنع مجرد التعامل معها. أضف إلى ذلك فإنه يسعى إلى منع قيام تحالفات إقليمية حول هذه الدولة المهددة للمصالح الأمريكية.^(٩)

ومن الملاحظ أن السياسة الأمريكية تجاه السودان ارتكزت على هذا المبدأ، الاحتواء الذي يتضمن العزل، ففي عام ١٩٩٣ تم تصنيف السودان باعتباره دولة راعية للإرهاب. وقامت الولايات المتحدة باستخدام نفوذها لدى الدول العربية والمنظمات الدولية لفتح ملف حقوق الإنسان في السودان.

على أن السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا والتي بدأت تتضح معالمها في عام ١٩٩٦ واستقرت ركائزها عام ١٩٩٨ مع زيارة الرئيس كلينتون لسوت دول إفريقية قد انعكست سلباً على العلاقات الأمريكية السودانية؛ إذ حاولت الولايات المتحدة إقامة تحالف إقليمي يشمل منطقة القرن الإفريقي بمعناها الواسع؛ والذي يشمل منطقة البحيرات العظمى الغنية بالموارد الطبيعية، على أن يضم هذا الفضاء الجيوستراتيجي الجديد منطقة الجنوب السوداني، وهو الأمر الذي يضمن للولايات المتحدة السيطرة على موارد هذا الإقليم.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية تفضل التعامل مع أنظمة حكم إفريقية تعتمد على قاعدة إثنية ضيقة، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني الذي ينتمي إلى جماعة ذات أصول توتسية. كما أن كلا من زناوي وأفورقي ينتميان إلى أقلية عرقية في كل من إثيوبيا وإريتريا على الترتيب. وكما هو معروف فإن بول كاجامي رجل رواندا القوي ينتمي إلى الأقلية الحاكمة من التوتسي.

وفي هذا السياق يبدو أن السياسة الأمريكية تفضل وجود زعيم مثل جون جارانج على سدة السلطة في الخرطوم، وهو ما يعيد وجه السودان الإفريقي ويساعد في رسم المشروع الأمريكي الجديد للمنطقة، والذي يقوم على إعادة الفك والتركيب.

وتحت تأثير الهجوم على السفارتين الأمريكيتين في كل من دار السلام ونيروبي عام ١٩٩٨ مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً مستمرة على النظام الحاكم في السودان على أساس رعايته للإرهاب وانتهاكه لحقوق الإنسان. ومع ذلك يمكن تفهم التحرك الأمريكي في مواجهة السودان من خلال اعتبارات ثلاثة على النحو التالي:

الاعتبار الأول: يشير إلى متغيرات السياسة الأمريكية الداخلية، ولاسيما تأثير الناشطين الأمريكيين من أصول إفريقية داخل الكونجرس

القضايا السياسية

والغرب الإفريقي عموماً مطمئناً لأي إدارة أمريكية مهما كانت توجهاتها السياسية.

التصور الأمريكي لتسوية الأزمة السودانية:

ليس بخافٍ أن الولايات المتحدة حاولت جاهدة، منذ وصول نظام الإنقاذ إلى السلطة في السودان عام ١٩٨٩م، إلى احتوائه وعزله وممارسة أقصى الضغوط عليه بما قد يؤدي في النهاية إلى إضعافه وربما تغييره. وفي نفس الوقت سعت إلى فصل السودان عن هويته العربية والإسلامية مع التركيز على الهوية الإفريقية للسودان، وإن أدى ذلك إلى تقسيمه وتفتيته إلى دويلات صغيرة.

الولايات المتحدة والحرب في جنوب السودان^(١٠):

في أعقاب اللقاءات التي تمت بين وفدي الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في الفترة ما بين أكتوبر ١٩٩٣ و مايو ١٩٩٤ تحت رعاية منظمة «الإيجاد» صدر عن الطرفين إعلان المبادئ الخاص بالعملية السلمية في السودان، وهو ما أصبح يُعرف باسم «مبادرة الإيجاد». وقد نصت هذه المبادرة على:

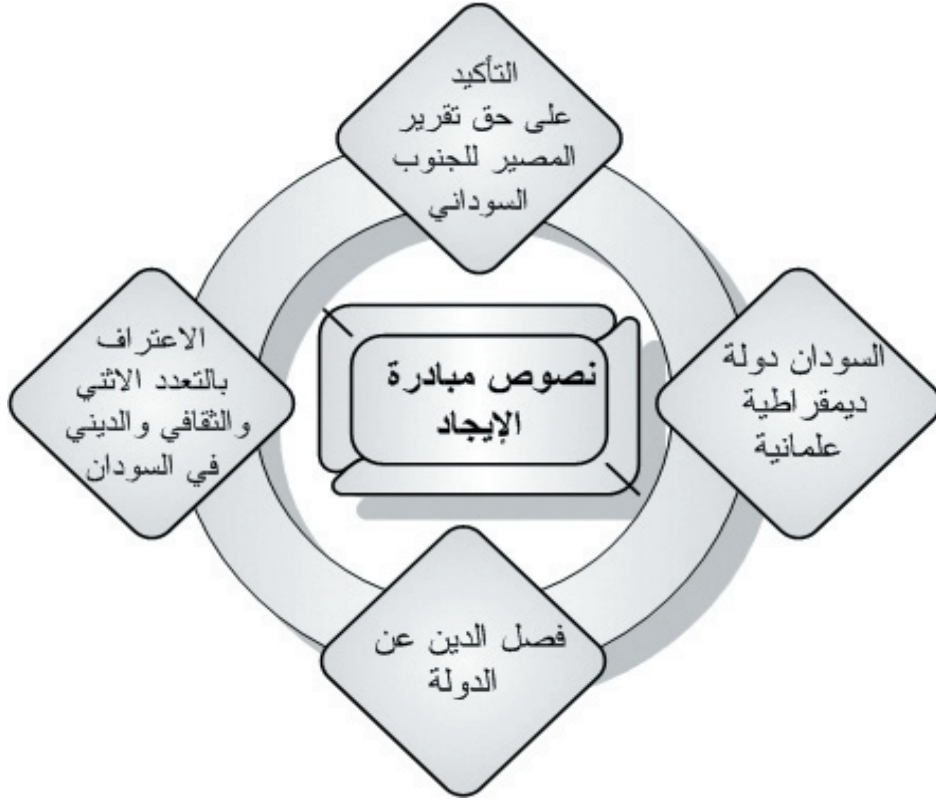
- أن السودان دولة ديمقراطية علمانية.
- فصل الدين عن الدولة.
- الاعتراف بالتعدد الإثني والثقافي والديني في السودان.

- التأكيد على حق تقرير المصير للجنوب السوداني. وقد انحازت الولايات المتحدة بكل ثقلها ودعمت تماماً مبادرة الإيجاد في نفس الوقت الذي عارضت فيها المبادرة المصرية الليبية التي أعلنت من جانب كل مصر وليبيا عام ١٩٩٩ لتسوية الأزمة السودانية، ويمكن تفهيم الموقف الأمريكي بكل سهولة؛ إذ إن المبادرة المصرية الليبية لم تورد إطلاقاً حق تقرير المصير للجنوب بل تحدثت -عوضاً عن ذلك- عن وحدة السودان كما أنها لم تشر إلى موضوع علاقة

الأمريكي بالإضافة إلى دور المنظمات المسيحية الأنجليكانية التي تحاول إضفاء الطابع الديني على الصراعات الدائرة في كل أنحاء السودان. ولعل مناقشات الكونجرس بشأن الرق وعمليات الخطف والاعتصاب والقتل الجماعي في مناطق الجنوب وتلال الانجسنا وجبال النوبة تعبر في جوهرها عن الانحياز الأمريكي الواضح لتقارير المنظمات غير الحكومية والبعثات التبشيرية. وبالفعل أصدر الكونجرس في الأول من يوليو عام ١٩٩٩م قراراً يدين فيه الحكومة السودانية بتجارة العبيد أو التستر عليها واختطاف المواطنين لهذا الغرض. ولعل مسارعة الكونجرس إلى اعتبار ما يحدث في دارفور إبادة جماعية ضد القبائل الإفريقية يعبر مجدداً عن هذا التوجه.

الاعتبار الثاني: ويشير إلى موقع السودان في الحرب الأمريكية على الإرهاب؛ إذ ركزت الولايات المتحدة على منطقة القرن الإفريقي حيث توجد أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي. وتستطيع هذه القوات الانتشار في الدول المجاورة. بيد أن التفكير الاستراتيجي الأمريكي قد وسَّع مؤخراً من الاعتبارات الأمنية لتشمل منطقة الساحل الإفريقي الكبرى وغرب إفريقيا حيث توجد تهديدات من جانب بعض الجماعات الإسلامية المتشددة في دول هذه المنطقة. وطبقاً لهذا التصور الجديد تقوم أمريكا بتوفير الدعم والتدريب لقوات إفريقية محلية حيث بدأت بأربع دول هي مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر. وقد تم تخصيص ميزانية مقدارها (١٢٥) مليون دولار أمريكي لهذا الغرض.

الاعتبار الثالث: وهو يشير إلى المصالح الاستراتيجية الأمريكية في السودان؛ إذ يشكل حوض النيل -بما يحويه من ثروات وموارد طبيعية- ركيزة أساسية للتواجد الأمريكي. وفي عالم التكنولوجيا و«السوفت وير» تصبح الثروة المعدنية الهائلة التي يتربع عليها غرب السودان (إقليم دارفور الملتهب)



نصوص مبادرة الإيجاد

أعطت مزيداً من الدعم للحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك على حساب الحكومة المركزية، وذلك من خلال الإقرار بآليات اقتسام الثروة والسلطة بين الطرفين. ومع توقيع اتفاق السلام النهائي في السودان في يناير ٢٠٠٥ أضحى مستقبل الدولة السودانية رهناً بإرادة طرفين فقط من أطراف المعادلة السودانية بالغة التعقيد.

الولايات المتحدة وأزمة دارفور:

يتألف إقليم دارفور الذي يقع في أقصى غرب السودان من إثنيات عربية وإفريقية متعددة، لعل من أشهرها الفور والزغاوة والمساليت والتقداة والرزيقات. وتمتد جذور بعض هذه الجماعات العرقية إلى دول الجوار، ولاسيما تشاد وإفريقيا الوسطى وهو ما يضيف على النزاع في الإقليم بُعداً إقليمياً مهماً. وقد تأثر الإقليم الدارفوري بالثقافة

الدين بالدولة في السودان، وقد استمرت الجهود الأمريكية الضاغطة على الحكومة السودانية في ذات الوقت الذي قدمت فيه الدعم لحركة التمرد في الجنوب، وأوعزت إلى حلفائها الدوليين مثل بريطانيا وإسرائيل، والإقليميين مثل دول الجوار الإفريقية للسودان بتقديم الدعم للجنوبيين، وهو الأمر الذي دفع بالحكومة السودانية إلى الرضوخ للشروط الأمريكية والموافقة على اتفاق مشاكوس الإطار في عام ٢٠٠٢. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق مشاكوس قد أقر بحق تقرير المصير للجنوب بعد مرحلة انتقالية مدتها ست سنوات. ومن الملاحظ كذلك أن الضغوط الأمريكية ساعدت على فرض إجراءات ملزمة لأول مرة على الحكومة السودانية، ومن ذلك تأسيس مجلس رقابة مستقل وهيئة تقويم خلال المرحلة الانتقالية. وفي يوليو ٢٠٠٣ صدرت «وثيقة الإيجاد» التي

القضايا السياسية

الأمريكي كولن باول قام بزيارة الإقليم وأدان حكومة الخرطوم؛ لعدم وفائها بتعهداتها الخاصة بنزع سلاح ميليشا الجنجويد ومحاكمة قاداتها. وتحركت الإدارة الأمريكية كذلك باتجاه استصدار قرار من مجلس الأمن بغرض فرض عقوبات اقتصادية على السودان.

وبالفعل أصدر مجلس الأمن قراراً في يوليو ٢٠٠٤ أنذر فيه الحكومة السودانية باتخاذ تدابير معينة بموجب المادة (٤١) من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة إذا لم تسارع الخرطوم في غضون ثلاثين يوماً بنزع سلاح الجنجويد وتحسين أوضاع اللاجئين والمشردين.

لكن ما هي دوافع توقيت الحملة الأمريكية تجاه أزمة دارفور؟ نستطيع أن نشير إلى أكثر من اعتبار واحد:

الاعتبار الأول: الخروج من المستنقع الآسيوي (الأفغاني والعراقي) ومحاولة تضخيم جانب «التدخل الإنساني» في دارفور، وفي هذه الحالة لمصلحة المسلمين حيث إن طرفي الصراع هناك من المسلمين يعني ذلك محاولة «تجميل» السياسة الخارجية الأمريكية ودرء التهم عنها بأنها في حالة حرب ضد الإرهاب تستهدف المسلمين في المقام الأول.

الاعتبار الثاني: التدخل في الحالة السودانية عمل مأمون الجانب؛ لأنه سوف يتم من خلال قوات إفريقية وتحت مظلة الاتحاد الإفريقي، حيث إن مجلس الأمن والسلم الإفريقي، التابع له، يسمح بالتدخل لحفظ السلم وإيقاف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة قد أقرت منذ عام ١٩٩٧م بالتزاماتها اللوجستية لدعم وتدريب قوات حفظ سلام إفريقية، وهو ما يمكن تطبيقه في الحالة السودانية.

الاعتبار الثالث: يرتبط بالصراع على النفوذ بين

الإسلامية منذ زمن بعيد حيث أقيمت المدارس وتم إرسال الوفود الدراسية للتعلم في الأزهر الشريف وهو ما يتضح من وجود رواق خاص بهم. وعليه فقد أضفت هذه الثقافة الإسلامية المشتركة بالإضافة إلى عمليات التزاوج بين الجماعات العرقية المختلفة روحاً من التعايش السلمي بين جميع سكان دارفور.^(١١)

ونظراً لوجود اختلافات في أنماط الحياة بين القبائل البدوية الرحل، والتي ينتمي معظمها للأصل العربي والقبائل الزراعية المستقرة، والتي تنتمي في معظمها للأصل الإفريقي فقد حدثت مناوشات ونزاعات بسبب محاولات السيطرة على مصادر المياه والكلأ. ولعل أشهر هذه المناوشات ما حدث عام ١٩٦٧م بين عرب الرزيقات وقبائل المعاليه، ولكن تم الاتفاق على تسوية هذه النزاعات وفقاً للآليات التقليدية والأعراف السائدة.

على أن موجات التصحر والجفاف كانت تضيء على هذه النزاعات بُعداً خطيراً. غير أن هذه الأوضاع بدأت في التغيير إلى الأسوأ نتيجة لانعكاسات الحرب الأهلية في تشاد خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، والتي تربطها مع دارفور علاقات واسعة عبر الحدود المشتركة. ونظراً لمساحة الإقليم الشاسعة (يعادل نفس مساحة فرنسا) وضعف الحكومات المركزية في نفس الوقت الذي اشتدت فيه أوزار الحرب في الجنوب أصبح إقليم دارفور ساحة خلفية لتهديب الأسلحة والتي استخدمتها القبائل فيما بعد لحسم خلافاتها القبلية. أضف إلى ذلك فإن ميليشيات الجنجويد المسلحة، والتي زعم أن الحكومة السودانية تساندها قد لعبت دوراً رئيسياً في مأساة إقليم دارفور.

وأياً كان الأمر فإن الإدارة الأمريكية سارعت إلى إدانة ما يحدث في دارفور باعتبارها كارثة إنسانية. وفي يونيو ٢٠٠٤م أصدر الكونجرس قراراً يصف فيه أزمة دارفور بأنها إبادة جماعية، كما أن وزير الخارجية

سلوك صانع القرار الأمريكي، فالرئيس الأمريكي السابق كلينتون قام بزيارة غير مسبوقه لست دول إفريقية عام ١٩٩٨ م. ويبدو جلياً أن مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥ م -والذي تم بموجبه تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية الغربية- سوف يتكرر مرة أخرى في ظل الهيمنة الأمريكية على عالم ما بعد ١١ سبتمبر.

وإذا كانت السياسات الأوروبية تجاه السودان تركز في مجموعها على ملف حقوق الإنسان، والتوصل إلى تسوية سلمية للحرب في الجنوب، وبناء نظام للحكم الصالح؛ فإن ثمة تباينات فيما بينها وفقاً لمصالح كل دولة أوروبية على حدة. ومن الملاحظ أن كلاً من بريطانيا والنرويج وإيطاليا تساند الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالسودان، وذلك على أمل المشاركة في الغنائم والثروة فيما بعد. لقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني توني بليز أن بلاده على

الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الكبرى ولاسيما فرنسا؛ إذ تبدو رائحة البترول في غرب السودان قوية، ومواجهة النفوذ الفرنسي التقليدي في تشاد ومنطقة الفرنكفون المجاورة. فهل يشهد سيناريو التدويل للأزمة في دارفور توقيع اتفاق فاشوده آخر على غرار الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤م لتقسيم المصالح والنفوذ في الشمال الإفريقي؟ لكن هذه المرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا؟

٢- السياسات الأوروبية تجاه السودان:

من المعلوم أن دوافع السياسات الأوروبية تجاه إفريقيا عموماً والسودان على وجه الخصوص تتجاوز الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية وترمي إلى تحقيق جملة من المصالح والأهداف الاستراتيجية لعل من أبرزها:

- فتح الأسواق الإفريقية أمام المنتجات الأوروبية وهو الأمر الذي دفع بالأوروبيين إلى الدخول في مفاوضات جماعية متعددة الأطراف مع دول إفريقيا والكاربيبي والباسفيكي والتي انتهت بتوقيع اتفاقية كوتونو للشراكة عام ٢٠٠٠م.

- التكالب الأوروبي على استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة الإفريقية. ويكفي أن نشير إلى التجارة غير المشروعة في المعادن الثمينة مثل الماس واليورانيوم والكوبالت والذهب والتي ارتبطت بشكل مباشر بحركة عولمة التجارة^(١٣) وعليه فإنه يمكن تفسير كثير من مواقف القوى الأوروبية تجاه مناطق الصراع والتوتر في إفريقيا مثل سيراليون ودارفور على ضوء ما تتمتع به تلك المناطق من موارد طبيعية غنية.

- مواجهة القوى الكبرى الساعية لسط نفوذها وسيطرتها في إفريقيا. ويمكن أن نشير هنا إلى السياسة الإفريقية الجديدة للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي انعكست على

دوافع السياسات الأوروبية تجاه إفريقيا عموماً والسودان على وجه الخصوص تتجاوز الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية وترمي إلى تحقيق جملة من المصالح والأهداف الاستراتيجية .

استعداد لإرسال خمسة آلاف جندي إلى السودان بهدف حفظ السلام وتأمين المساعدات الإنسانية، وهو التبرير الذي عادة ما تشير إليه القوى الكبرى؛ لإخفاء مطامعها الاستعمارية.^(١٣)

وتسعى الحكومة الفرنسية جاهدة إلى تأمين التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة السودانية بما يسمح لها باستغلال حصتها في الثروة النفطية السودانية؛ ومع ذلك فإنها على وعي تام بأن أساس

القضايا السياسية

مباحثات أبوجا في نيجيريا. وإذا كانت لغة الخطاب الأمريكي المتعلق بأزمة دارفور قد اتخذت منحى هجومياً ضد السياسة الفرنسية فإن الحكومة الفرنسية أكدت دوماً على أهمية ممارسة «الضغوط» بدلاً من فرض «العقوبات»، وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الفرنسي ميشيل بارنييه بقوله: «لا يمكن التوصل إلى تسوية بدون السودان أو ضد السودان، ولكن يمكن فقط عمل ذلك من خلال مشاركة السودان».

وعلى صعيد آخر فإن ارتباط السياسة الفرنسية تجاه قضية دارفور بمجملة أهداف السياسة الإفريقية لفرنسا يتضح من تصريح وزيرة الدفاع الفرنسية ميشيل ماري التي رأت أن التعامل الفرنسي مع أزمة دارفور يتسق تماماً مع الدور الفرنسي في إفريقيا والتزامها بمساعدة شركائها. ومن الملاحظ أن مفهوم الشراكة الفرنسية الفرنكفونية قد ظهر واضحاً أثناء القمة الفرنكفونية التي عقدت في بيروت في أكتوبر ٢٠٠٢م. ومع ذلك فإن مفهوم الشراكة قد اتخذ بعداً محورياً في السياسة الفرنسية عندما أعلن الرئيس شيراك أنه يمثل أولوية ملحة للقمة الفرنسية الإفريقية التي عقدت في باريس في فبراير ٢٠٠٣م، بل إنه كان محور الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس شيراك للجزائر في مارس من نفس العام.

وتنطوي فكرة الشراكة في التصور الاستراتيجي الفرنسي على إعطاء التنظيمات الدولية والمحاور الإقليمية المشتركة دوراً مهماً في إدارة وتسوية النزاعات والصراعات المحلية والإقليمية في إفريقيا. وأبرز هذه التنظيمات على الساحة الإفريقية الاتحاد الإفريقي، والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، بالإضافة إلى التنظيمات الإقليمية مثل التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا المعروف باسم الكواس، وبرنامج تعزيز قدرات حفظ السلام الإفريقي (RECAMP)، ويضم البرنامج الأخير عدداً كبيراً من الدول الإفريقية بالإضافة إلى كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

المفاوضات الراهنة وموقف الولايات المتحدة القوي الداعم والراعي لها سوف يحرم الفرنسيين من استغلال ثروات الجنوب السوداني. وعليه فإن فرنسا اتخذت موقفاً مغايراً للولايات المتحدة في دارفور، وعارضت فرض عقوبات اقتصادية على السودان، فهل يعني ذلك جزءاً من المواجهة الاستعمارية بين كل من فرنسا والولايات المتحدة؟!

يرى بعض المحللين أن الموقف الفرنسي من أزمة دارفور والمسألة السودانية عموماً يمكن فهمه في سياق السياسة الإفريقية الجديدة لفرنسا ومنظورها العالمي للعلاقات الدولية. فالحكومة الفرنسية تشير إلى النهج الديكارتي: الذي يعني إسقاط القاعدة العامة على حالة محددة عوضاً عن الاستجابة لأحداث معينة. فثمة رؤية فرنسية حول الدور الفرنسي الجديد في العالم وكيفية تعظيم المصالح الفرنسية من خلال الوسائل المتاحة.^(١٤) واستناداً إلى هذه الرؤية تسعى السياسة الفرنسية في إفريقيا إلى: - دعم المكانة والنفوذ الفرنسي في إفريقيا. - تأمين مصادر الطاقة والموارد الطبيعية في إفريقيا.

- مجابهة الهيمنة الأمريكية الجديدة. - تبني منظور متعدد الأطراف من خلال الاعتماد على المؤسسات الدولية والإقليمية التي تُمكن فرنسا من التأثير على مجريات الأحداث بشكل لا تستطيع أن تمارسه بمفردها.

ملامح السياسة الفرنسية في دارفور:

تمثل رد الفعل الفرنسي للأزمة في دارفور في توفير الدعم المادي واللوجستي لجهود الإغاثة الدولية، وفي نفس الوقت تشجيع جهود التفاوض التي رعاها كل من الرئيس التشادي إدريس ديبي والاتحاد الإفريقي، ولعل الخطوة المهمة في هذا المجال هي محادثات وقف إطلاق النار التي عُقدت في العاصمة التشادية إنجامينا، وكذلك

فرنسا بحاجة لكي تعرف طريقها وأين تضع أقدامها؟ إن لدي شعوراً بأن اقتراح هذه الرؤية للقرن الحادي والعشرين سوف يجعل من بلدنا موضع ترحيب في العالم أجمع»^(١٥)

صفوة القول أن المبررات الفلسفية التي وقفت وراء المصالح الاستعمارية لم تتغير فمئذ الهجمة الأوروبية على إفريقيا أواخر القرن التاسع عشر وظهور ما يسمى بالتكالب الاستعماري الأوروبي على القارة الإفريقية من الإمبريالية الغربية. ويبدو أن الأحداث والوقائع تتكرر على أرض السودان من القوى الأنجلو أمريكية بزعامة الولايات المتحدة وفرنسا بتاريخها وخبراتها الفرنكفونية الطويلة. ويبدو أن المشهد السوداني سوف يفضي إلى حدوث توافق أوروبي أمريكي ربما في مواجهة القوى الآسيوية (الصين) التي تحاول ترسيخ أقدامها في السودان وإفريقيا على وجه العموم.

المحاولات الصينية الراهنة للسيطرة وكسب النفوذ في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تضيء على سياستها الخارجية الجديدة مسحة استعمارية بالمفهوم العام .

على أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام في هذا السياق تشير إلى وجود قدر من التعاون والتنسيق العسكري والاستخباراتي بين كل من فرنسا والولايات المتحدة على الرغم من صراع المصالح الخفي فيما بينهما، ولا أدل على وجود هذا التعاون من إنشاء «مبادرة الساحل الكبير» عام ٢٠٠٢. وترمي هذه المبادرة الأمنية إلى تنسيق وتطوير جهود مكافحة الإرهاب وعمليات تأمين حدود دول الساحل (وجميعها مستعمرات فرنسية سابقة) وهي: الجزائر وتشاد ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر والسنغال وتونس. وقد أثمرت جهود التعاون المشترك الفرنسي

الأمريكي في مساعدة الضباط الأفارقة في مطاردة بعض أعضاء تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والإرشاد في الجزائر عبر أراضي كل من النيجر وتشاد حيث تم محاصرتهم في الأراضي التشادية بقوات مشتركة من البلدين، وهو ما انتهى بالقضاء عليهم في مارس من العام الماضي.

ويبدو جلياً من تحليل مواقف السياسة الجديدة أنها تحاول الانطلاق من رؤية شمولية متجانسة حول العالم، وتطبيقها على كل حالة على حدة بما يتفق والمبادئ العامة الحاكمة، وهو ما أكد عليه الرئيس الفرنسي جاك شيراك عام ١٩٩٨ في خطابه الرئاسي السنوي حيث قال:

«إنها لمناسبة لي كي أقوم برسم صورة للواقع الدولي المعقد، والذي يبدو في بعض الأحيان غير رشيد وفقاً للتحليل الديكارتي، إننا بحاجة ماسة لوجود رؤية كونية على المدى البعيد بدلاً من التعامل البرجماتية مع كل قضية تظهر على حدة، وهذا ما سوف يميز بلدنا على ما اعتقد، إن تحليل كل ما يراه المرء أو يود قوله يُعدّ أمراً مهماً لأمة عظيمة. إن

٣- السياسة الصينية تجاه السودان: ثنائية النفط والسلاح

على الرغم من المكانة الصينية المتزايدة في النظام الدولي الجديد حيث يتوقع كثير من المحللين الاقتصاديين أن تصبح الصين القوة الاقتصادية الأولى في العالم فإنها قياساً بالقوى الدولية الأخرى لا تمتلك تاريخاً استعماريًا. فقد حاول ملوك الصين قديماً الدفاع عن أراضيهم ضد محاولات الغزو الخارجية، ولم تتوسع الصين على حساب الآخرين إلا في حالات محدودة؛ مثل ضمها للبت وتركتان الشرقية وبعض أجزاء منغوليا. وعلى ذلك فإن المحاولات الصينية الراهنة للسيطرة وكسب النفوذ في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تُضيء على سياستها الخارجية الجديدة مسحة استعمارية

القضايا السياسية

من تأمين احتياطات النفط الخارجي مطلباً مهماً لمواجهة احتياجات النهضة الصناعية الصينية. ويتوقع خبراء النفط أن يصل حجم الطلب الصيني على النفط الأجنبي إلى خمسين مليون طن من النفط وخمسين بليون متر مكعب من الغاز بحلول عام ٢٠١٠م.

ويمكن القول إجمالاً: إن الصين تمثل واحدة من أبرز المستثمرين في مجال صناعة النفط السوداني؛ إذ يلاحظ أن أكبر أربع شركات أجنبية تعمل في قطاع النفط السوداني هي:

- شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC).
- شركة توتال الفرنسية (TOTAL).
- شركة بتروناس الماليزية (PETRONAS).
- شركة ONGC الهندية.

وهذه الشركات الأجنبية تمتلك نصيب الأسد في قطاع النفط السوداني مع الأخذ بعين الاعتبار أن الصين تقوم بدور فعال في تطوير حقول نفط جنوب دارفور.

واستناداً إلى هذه المصالح الصينية الاستراتيجية وفتت الصين في مواجهة المحاولات الأنجلو أمريكية لفرض عقوبات اقتصادية على السودان تحرمها من عائداتها النفطية. واستناداً إلى موقف المشابهة بين الأزمة السودانية بخصوص دارفور، والأزمة العراقية بشأن أسلحة الدمار الشامل عندما حاولت الولايات المتحدة الضغط على الأمم المتحدة من أجل إعطائها الضوء الأخضر لاتخاذ إجراء عسكري منفرد ضد النظام العراقي، فقد حاولت واشنطن مدعومة من بريطانيا وأستراليا الضغط على مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات عقابية ضد الحكومة السودانية بشأن مزاعم التطهير العرقي في دارفور وهو الأمر الذي يسمح لحكومات هذه الدول باتخاذ إجراء عسكري ضد السودان. على أن كلا من روسيا والصين وباكستان قد وقفت بالمرصاد ضد هذه المحاولات الأنجلو أمريكية لفرض رؤيتها على الأمم المتحدة.

بالمفهوم العام.

وطبقاً للإحصاءات الصينية فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ نحو ٢٠٥ مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها نحو ٥٠٪ مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠٠٣م. وتعد كل من جنوب إفريقيا والسودان ونيجيريا ومصر أكبر أربعة شركاء تجاريين للصين في إفريقيا وذلك على الترتيب. وقد قامت نحو ٤١ دولة إفريقية بتوقيع اتفاقيات للتجارة الحرة مع الصين حيث تعمل الصين جاهدة على تعزيز التبادل التجاري بينها وبين الدول الإفريقية.

يلاحظ المتابع لتطور العلاقات الصينية السودانية أنها شهدت نمواً مضطرباً ولاسيما منذ أواخر أعوام التسعينيات من القرن المنصرم. ومع ذلك فإن الصين ليست جديدة على المسرح السوداني فمنذ مجيء النميري إلى السلطة عام ١٩٦٩م والحكومات السودانية المتعاقبة تشتري السلاح الصيني. بيد أن مبيعات الصين من الأسلحة للسودان قد ازدادت بشكل ملحوظ مع اشتداد وطأة الحرب في جنوب السودان ومع تحسن الأوضاع المالية للسودان نتيجة اكتشاف احتياطياتها النفطية الهائلة.

وقد اشتملت واردات السودان من الأسلحة الصينية منذ عام ١٩٩٥م على الذخيرة والدبابات والمروحيات والطائرات الحربية. كما أضحت الصين المورد الأساسي للسودان في مجال الألغام الأرضية الموجهة ضد الأفراد والمركبات العسكرية.

النفط والسياسة الخارجية الصينية:

يلعب النفط دوراً مهماً في صياغة أهداف السياسة الخارجية الصينية؛ نظراً لأهميته في دعم نهضة الصين الاقتصادية. وعليه فإن الصين تسعى دائماً إلى تأمين حاجاتها النفطية من الخارج. فمن المعروف أن الإنتاج المحلي الصيني من النفط قد بلغ أعلى معدلاته في أواخر التسعينيات وهو الأمر الذي يجعل

جدول رقم (١)

علاقات السودان الخارجية عام ٢٠٠٣

م	جهة الصادرات السودانية		م	مصدر الواردات السودانية	
	الدولة	النسبة المئوية		الدولة	النسبة المئوية
١	الصين	%٢٥.٠	١	الصين	%١٩.٦
٢	المملكة العربية السعودية	%٢٢.٢	٢	المملكة العربية السعودية	%٧.٤
٣	الإمارات العربية المتحدة	%٥.٣	٣	فرنسا	%٦.٠
٤	ألمانيا	%٤.٧	٤	المملكة المتحدة	%٥.٤
٥	المملكة المتحدة	%٣.٤	٥	الهند	%٥.٢
٦	أستراليا	%٢.١	٦	أستراليا	%٣.٨

المصدر

Compiled by the market information and Analysis section, DFAT, Using the latest data from the ABS, the IMF and various international sources.

ثالثاً: مستقبل الدولة والمجتمع في السودان:

لا يخفى أن التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد بعد أحداث ١١ سبتمبر يهدف إلى إعادة تشكيل كثير من المناطق الجيوستراتيجية في العالم، ولعل من أبرزها منطقة الشرق الأوسط بما فيها شمال إفريقيا. ويقوم المشروع الإمبراطوري الأمريكي الذي يستند على هذا التفكير على عملية فك وتركيب لكثير من الكيانات الجغرافية في المنطقة. ويبدو أن الخريطة السودانية معدة سلفاً، وأن الأمر يحتاج إلى خطوات لتنفيذها على أرض الواقع. وباستقراء المواقف والسياسات الأمريكية والغربية تجاه السودان يمكن للمرء أن يستشرف نمطين من السيناريوهات المستقبلية بشأن الدولة والمجتمع في السودان.

السيناريو الأول: أفرقة الدولة والمجتمع، والهدف منه هو إبعاد السودان عن هويته العربية والإسلامية والتأكيد بدلاً عن ذلك على الهوية الإفريقية والانتماء الإفريقي لكل المجتمع السوداني. ولعل ذلك يُخَلِّص الغرب من عقدة النظام الإسلامي الحاكم في

السودان والخوف من انتشار الأصولية الإسلامية. يعني ذلك أن أفرقة السودان تُحَقِّق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية للتحالف الأنجلو أمريكي ضد السودان ومن ذلك:

١- التخلص من مشروع حكومة الإنقاذ الإسلامية والتي سعت لنشر مشروعها الحضاري في مختلف أنحاء البلاد. ولعل ذلك هو ما دفع الرئيس عمر البشير إلى القول بأن الاهتمام الدولي بقضية دارفور إنما يستهدف في حقيقته دولة الإسلام وتقويض النفوذ العربي والإسلامي.

٢- إعطاء الجنوبيين دوراً كبيراً في صياغة القرارات القومية، وذلك من خلال التأكيد على علمانية الدولة وإعطاء الجنوب حق تقرير المصير، ولا شك أن الصلاحيات الكبيرة التي سوف يتمتع بها جون جارنج باعتبارها النائب الأول للرئيس السوداني خلال الفترة الانتقالية سوف تُقَوِّض تماماً آخر ما تبقى من مشروع الإنقاذ.

٣- حصار المد العربي والإسلامي الذي انتعش في السودان خلال السنوات الأخيرة من خلال منظمات وهيئات تعليمية وخيرية إسلامية. وتشجيع الدور التنصيري الذي تقوم به هيئات الإغاثة الدولية العاملة في السودان.

السيناريو الثاني: تفكيك الدولة، على الرغم من أنني لست من أنصار مذهب التفكيك التأمري فإن ما يحدث في السودان قد يكون تطبيقاً لخطة استراتيجية مرسومة من قِبَل مهندس الإمبراطورية الأنجلو أمريكية الجديدة. ويقوم هذا السيناريو التفكيكي على ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

المحور الأول: انفصال الجنوب طبقاً لاتفاق السلام النهائي فقد تم الاتفاق على تقسيم السلطة والثروة بين الجنوبيين والشماليين. فإذا كان الجنوب سوف يحصل على ٥٠٪ من بتروله فما الذي يجعله يُصَوِّت في نهاية الفترة الانتقالية لصالح إعطاء الشماليين نصف بتروال الجنوب أليس من الأجدي

خاتمة: ما العمل؟

إن عالم المسلمين مواجه بحالة تفرد قوة عالمية غربية هي الولايات المتحدة بحيث أصبح النظام العالمي المسيطر هو نظام القطب الأوحده. ويبدو أن تلك الحالة ليست جديدة كلية، وإنما هي من جراء أحكام السنن الكونية التي حدثنا عنها القرآن الكريم في قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾ (آل عمران ١٤٠). وعليه فإن على الأمة المسلمة ألا تقنط ويذهب بها اليأس مبلغ الاستسلام؛ إذ إن لديها من الإمكانيات والقدرات ما يجعلها تواجه «تغول» العولمة الأمريكية. فثمة اعتبارات ينبغي أخذها بعين التفكير والتقدير:

١- أن المسلمين بمقدورهم - كما يقول عماد الدين خليل - تقديم «عولمة مضادة» حيث إن الإسلام رسالة عالمية، وتبليغها واجب يقوم على أساس الاختيار، وليس الإكراه على التأقلم والتقولب كما تفعل العولمة الأمريكية.

٢- ثمة إمكانية لظهور قوى دولية أخرى تناهض الأطماع الإمبراطورية الأمريكية. فثمة من يرى أوروبا الموحدة، واليابان بثورتها التكنولوجية الهائلة، وهناك من يرى الصين العملاق الأصفر، يعني ذلك إمكانية تحدي الهيمنة الأمريكية من خلال القوى الصاعدة في النظام الدولي.

٣- تحدي العولمة الأمريكية ليس مستحيلًا

على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، ومن ثم يُصبح التمسك بالتراث الثقافي الحضاري الإسلامي يصبح الملجأ والملاذ في مواجهة طغيان الأنماط الثقافية الأمريكية الوافدة، ولاشك أن ذلك يحتاج إلى خطة تعليمية وثقافية واضحة المعالم تشارك فيها كافة المؤسسات والهيئات المعنية في

الانحياز لخيار الانفصال والاستثمار بكامل الثروة البترولية، باعتقادي أن اتفاق السلام وبما ينطوي عليه من بنود سوف يجعل خيار الانفصال هو الأقرب إلى الحدوث.

المحور الثاني: عزل إقليم دارفور الذي يُشكّل خمس مساحة السودان، فإذا لم يتم انفصاله وُضِع تحت سيطرة أمريكا وبمظلة دولية بحيث يسهل للولايات المتحدة السيطرة على موارد الإقليم الغنية. ومن الواضح أن دوافع التدخل الغربي في المسألة الدارفورية ليست بعيدة عن هذا التفسير كما بينا من قبل.

المحور الثالث: تشجيع أقاليم أخرى في السودان للمطالبة بالانفصال. مثال ذلك المنطقة الشرقية المتاخمة لإريتريا وإثيوبيا. وهو ما يعني وجود دول هشة ضعيفة يسهل على الولايات المتحدة أن تسيطر عليها وتحتويها. يعني ذلك أن ما يتبقى من السودان يصبح إقليمًا لا يمتلك مقومات الاستمرار، وهو الأمر الذي يخلق حالة من الفوضى تسمح عندها بالتدخل الدولي من أجل تحقيق السيطرة والاستقرار.

ولا يخفى أن كلا التصورين السابقين لمستقبل الدولة السودانية لا يستهدفا المجتمع السوداني وحده، وإنما يستهدفان امتداداته العربية والإسلامية. وهو ما يسير باتساق مع التصور الأمريكي الجديد لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يرمي إلى زرع إسرائيل في المنطقة العربية والتخلص من الخصوصيات

الثقافية والحضارية التي تميز الأمة العربية من خلال خلق كيانات اقتصادية جديدة تقوم على مبادئ الليبرالية السياسية واقتصاد السوق.

نحن أولى بوجود رؤية عربية وإسلامية مشتركة للمواجهة تشارك في صوغها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني أو إن شئت الدقة فقل الأهلي والطوعي في العالمين العربي والإسلامي

- (٥) المرجع السابق، ص ٨٠.
- (٦) Mohamed A.El-Khawas, "North Africa and the War on Terror" Mediterranean Quarterly, fall 2003, pp176-177.
- (٧) المرجع السابق، ص ١٧٨ وما بعدها.
- (٨) انظر: أحمد ثابت، «العولمة ومخاطر المعايير المفروضة: التوجهات الأمريكية إزاء السودان» في حمدي عبد الرحمن (محرر)، إفريقيا والعولمة، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤ م. وانظر أيضاً: هانى رسلان، أبعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٢.
- (٩) انظر: حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، إبريل ٢٠٠٠.
- (١٠) انظر ملامح هذا التصور في: Eric Reeves, "peace or war: The moment of truth for Sudan", Mediterranean Quarterly, Winter2003, pp87-88.
- (١١) حول طبيعة الصراع في دارفور وجذوره انظر: Mahmood Mamdani, how can we name the Darfur crisis: preliminary thoughts on Darfur, New York, University of Columbia, 2004.
- (١٢) Andrew Parker et al, the deadly scramble for diamonds in Africa, financial times, 10 July, 2000.
- (١٣) Greg Oxley and Layla AlKoureychi, Imperialist rivalry behind the Darfur crisis.
- (١٤) Michael Shurkin, france and the Darfur crisis, Washington DC.: the Brookings institution, US-Europe analysis series, January 2005.
- (١٥) نقلاً عن المرجع السابق.
- (١٦) Mikhail Zygar, behind the UN security council resolution: Chinese, Russian and Indian oil interests in Sudan, http://globalresearch.ca/articles/24g409A

الدول العربية والإسلامية. وإذا كانت فرنسا تنطلق من الرؤية الديكارتية العامة لتحديد سياساتها في المواقف والقضايا المختلفة فنحن أولى بوجود رؤية عربية وإسلامية مشتركة للمواجهة، تشارك في صوغها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني أو إن شئت الدقة فقل الأهلي والطوعي في العالمين العربي والإسلامي. فالتحديات جد خطيرة، ومن ثم نحن بحاجة إلى استراتيجية من أجل البقاء والشهود الحضاري للأمم. إن كل نازلة كاشفة. يصدق ذلك على المسألة السودانية التي يمكن لها أن تعصف بالنظام الإقليمي العربي الذي يعاني أصلاً من الوهن والانكسار. فماذا على العرب أن يفعلوا؟ هل يستمر العرب في ممارسة دور المتفرج إزاء ما يحدث في السودان ويحاك له من خطط لتفكيك أوصاله وسلخه من هويته الحضارية؟ المطلوب إذن هو تحرك فاعل وإيجابي ورفض كل محاولات الهيمنة وفرض النفوذ التي تعيد إلى الأذهان مرة أخرى منطق التنافس الاستعماري الصريح، فهل يجد السودان من يلبي النداء.

المراجع:

- (١) انظر في تفصيلات ذلك، حمدي عبد الرحمن، «مشكلة جنوب السودان: دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع» ندوة مصر وإفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.
- (٢) Ali Mazrui, "From Slave Ship to Space Ship: Africa between marginalization and globalization».
- (٣) Larbi Sadiki, "Al-la Nidam: an Arab view of the new world (dis) order» Arab Studies Quarterly, vol17, no3, summer1995.
- (٤) راجع دراستنا بعنوان «العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي: رؤية عربية» في العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

معلومات إضافية

إقليم دارفور:

يمتد إقليم دارفور على مساحة ٥١٠ ألف كيلومتر، ويبلغ عدد سكانه ما يقارب ٦ ملايين نسمة، ويقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان، وتشكل حدوده الغربية الحدود السياسية للسودان في تلك الجهة مع ليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد، وتسكنه عرقيات إفريقية وعربية؛ من أهمها «الفور» التي جاءت تسمية الإقليم منها، و«الزغاوة»، و«المساليت»، وقبائل «البقارة» و«الرزقيات». وتمتد جذور بعض هذه المجموعات السكانية إلى دول الجوار، خاصة تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى.

وكانت دارفور في السابق مملكة إسلامية مستقلة تعاقب على حكمها عدد من السلاطين، كان آخرهم السلطان علي دينار، وكان للإقليم عملته الخاصة وعلمه، ويُحكّم في ظل حكومة فيدرالية يحكم فيها زعماء القبائل مناطقهم، وكانت هذه الفيدراليات مستقلة تماما حتى سقطت في الحقبة التركية.

وقد اتجه أهل دارفور خلال الحكم التركي الذي استمر نحو ١٠ سنوات لأسلوب المقاومة، وشكّل الأمراء والأعيان حكومات ظل كانت مسؤولة عن قيادة جيش دارفور الموحد الذي كان يشن عمليات المقاومة ضد الجيش التركي. كما شهد الإقليم عدة ثورات؛ من أشهرها ثورة السلطان هارون التي دحرها غردون باشا عام ١٨٧٧، وثورة مادبو بمدينة الضعين، وثورة البقارة، وعند اندلاع الثورة المهديّة سارع الأمراء والزعماء لمبايعة المهدي ومناصرتة حتى نالت استقلالها مجدداً.

ولم يدم استقلال الإقليم طويلاً؛ حيث سقط مجدداً تحت حكم المهديّة عام ١٨٨٤ الذي وجد مقاومة عنيفة حتى سقطت المهديّة عام ١٨٩٨، فعاد السلطان علي دينار ليحكم دارفور.

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى أيد سلطان دارفور تركيا التي كانت تمثل مركز الخلافة الإسلامية؛ الأمر الذي أغضب حاكم عام السودان، وأشعل العداء بين السلطنة والسلطة المركزية، والذي كانت نتيجته الإطاحة بسلطنة دارفور وضمها للسودان عام ١٩١٧.

وقد تأثر إقليم دارفور بالثقافة الإسلامية قبل دخول المستعمرين؛ فأقيمت المدارس الدينية لتعليم القرآن والشريعة الإسلامية، وتم إرسال العديد من أبناء الإقليم إلى الدراسة في الأزهر الشريف؛ حيث خصص «رواق دارفور» منذ تلك الفترة، كما كانت هناك نهضة ثقافية وفكرية ساهمت في تلاحم القبائل.

وقد مرت على إقليم دارفور الكثير من التطورات والتدخلات التي أثرت على اختلاف ثقافات المنطقة وتنوع أعراقه، ومع ظهور الدول الإفريقية نتيجة التقسيم الجغرافي وتعاضم الصراعات

القضايا السياسية

المسلحة في المنطقة بدأت تظهر أنواع من الانعزال المكاني والانعزال الاجتماعي والانعزال الفكري.

وتنقسم القبائل في دارفور إلى «مجموعات القبائل المستقرة» في المناطق الريفية مثل: «الفور» و«المسالي» و«الزغاوة»، و«الداجو» و«التنجر» و«التامة»، إضافة إلى «مجموعات القبائل الرُّحَل» التي تنتقل من مكان لآخر، ووفدت للمنطقة مثل: «أباله» و«زيلات» و«محاميد» و«مهريه» و«بني حسين» و«الرزقيات» و«المعالية». وغالبية سكان دارفور مسلمون «سنّة».

وغالبية القبائل المستقرة من الأفارقة، ويتكلمون لغات محلية بالإضافة للعربية، وبعضهم من العرب، أما غالبية قبائل الرُّحَل فهم عرب ويتحدثون اللغة العربية، ومنهم أيضا أفارقة.

وقد عاش الرُّحَل والمجموعات المستقرة وشبه الرعوية والمزارعون في دارفور في انسجام تام منذ قديم الزمان، وهناك علاقات مصاهرة بينهما، واعتادت مجموعات الرحل التنقل في فترات الجفاف إلى مناطق المزارعين بعد جني الثمار، وهذه العملية يتم تنظيمها في اتفاقيات محلية بين القبائل، وإن لم يخل الأمر - في أوقات الجفاف والتصحر - من بعض المناوشات المتكررة بين الرحل والمزارعين في نطاق ضيق، سرعان ما كان يجري حلها.

دارفور.. ماذا يجري على يسار العالم العربي؟

محمد جمال عرفة/ إسلام أون لاين، شؤون سياسية ٠٩/٠٥/٢٠٠٤ م.

الجنجويد

ماذا تعني اللفظة؟

تعني لفظة الجنجويد «الأسلحة/ الخيالة المسلحون»، وهي التسمية التي يُطلقها الأشخاص المستقرون على الجماعات التي تهاجمهم. وتفضل الميليشيات البدوية أن تطلق على نفسها لفظة الفرسان. ومعظم أفرادها ينتمون إلى جماعات البدو أو الرعاة الناطقين بالعربية في دارفور

السودان: أزمة السودان أسئلة وأجوبة / وثيقة خارجية / منظمة العدل الدولية رقم الوثيقة:

AFR 54/089/2004.

١٦ يوليو/ تموز ٢٠٠٤ م.

نشأة الجنجويد:

نشأت ميليشيات الجنجويد أثناء التحالف الموسع الذي ظهر في دارفور عام ١٩٨٧ م وكان يشمل هذا التحالف كل القبائل ذات الأصول العربية بالإقليم وأطلق عليه اسم «التجمع العربي» ويضم ٢٧ قبيلة.

وُتُّهَمَ الجَنجويدُ بأنها الذراع العسكري للقبائل العربية بدارفور، وهو أمر دأبت تلك القبائل العربية على نفيه. ويربط بعض المراقبين نشأة الجَنجويد بالحرب التشادية-التشادية في الثمانينيات حين واجه الرئيس التشادي الحالي إدريس دبي خصمه حسين حبري، فجدد كل طرف بعض المليشيات من أبناء القبائل العربية القاطنة بشرق تشاد فبرزت مليشيا الجَنجويد.

أقسام الجَنجويد:

ينقسم الجَنجويد إلى قسمين: قسم أصغر بشمال دارفور يتكون من عدة مليشيات تابعة للقبائل العربية أو الأباله وهي التي تمتهن تربية الإبل. ويتركز القسم الأكبر من الجَنجويد بجنوب دارفور وهم من أبناء القبائل العربية المعروفة بالبقارة، أي التي يغلب عليها تربية البقر، ويقدر عددهم بأزيد من ٥ آلاف. يتحصنون بجبل كرقوا بأقصى جنوب غرب دارفور.

نزع السلاح والاعتقال:

وطالب مجلس الأمن الدولي الحكومة السودانية بداية أغسطس / آب ٢٠٠٤م في قرار بشأن دارفور نزع أسلحة مليشيا الجَنجويد وضرورة تعقب الضالعين في القتل والنهب والاعتصاب. وقد برز اسم الشيخ موسى هلال ناظر قبيلة المحاميد العربية بدارفور بوصفه زعيم الجَنجويد، وقد رفع متمرّدو دارفور اسمه في صدر قائمة قالوا: إنهم من قاموا بالتطهير العرقي من الجَنجويد. وقد تبنت أمريكا اتهام الشيخ موسى هلال بتزعم الجَنجويد وهو أمر ما فتى هلال ينفيه عن نفسه.

مليشيا مسلحة بدارفور، الجَنجويد، سيدي أحمد بن أحمد سالم، الأحد ١٨/٨/١٤٢٥ هـ - الموافق ٣/١٠/٢٠٠٤م.

الجزيرة نت.